المحاضرة الخامسة/ مرحلة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (1986-1993):

مقدمة: نظرا لاستمرار تفاقم حدة الفجوات والاختلالات المتراكمة على الاقتصاد الجزائري ، اتضح مع الوقت أن الاعتماد على أسلوب المعالجات الجزئية لن يكون مجديا، وأنه لابد من اتباع استراتيجية قائمة على إصلاحات اقتصادية شاملة, ترمي إلى معالجة معظم الاختلالات والفجوات (الداخلية والخارجية) وتسهم في تحسين مسيرة التنمية الاقتصادية, فوجدت الحكومة الجزائرية نفسها وامام شح الموارد التمويلية, انه لا خيار أمامها سوى اتفاقية "ستاندباي" التي ترعاها المنظمات الدولية, فكيف مرت الاحداث الاقتصادية في اواخر الثمانينات و بداية التسعينات ؟

1/ اوضاع الجزائر في الفترة 1986-1989: رغم سلسلة الاصلاحات التي باشرتها الجزائر خلال المخططين الخماسيين الاول 1984/1980 و الثاني 1989/1985 الا انها بقيت تعاني من اربع مشكلات رئيسية نلخصها فيما يلي:

- ضرورة توقيف التراجع في النمو الاقتصادي و السعي لبعثه من جديد.

- ضرورة البحث عن حل عاجل لمشكل المديونية الخارجية المتفاقمة و شح السيولة.

-السعي لإعادة التوازن لميزان المدفوعات.

-محاولة كبح ارتفاع مستوى الضغط الاجتماعي.

ان حل هذه المشكلات العويصة يستوجب اللجوء الى اصلاحات شاملة و توفر السيولة اللازمة لبعث التنمية و اعادة الاستقرار للاقتصاد الوطني, و عليه لجات الدولة الى محاولة للتصحيح الاقتصادي برعاية الهيئات و المنضمات الدولية في الفترة الممتدة (من 1989الى1993) وذلك في اطار standby1 و standby2 نوجزهما في التالي.

2/ التصحيح الاقتصادي 89-91 (اتفاق الاستعداد الائتماني (1989-1991)):

قام وزير المالية الجزائرية بإرسال رسالة نية للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في مارس 1986، من اجل طلب التمويلات اللازمة خاصة بعد الصدمة النفطية التي تعرضت لها البلاد سنة 1986 بعد تهاوي اسعار البترول الى اقل من 13 دولار للبرميل, كما ارفقت الجزائر طلبها ببرنامج اصلاح اقتصادي يصب في نفس اتجاه الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي، وعلى اثر ذلك تم إبرام اتفاقيتين سريتين مع الصندوق كما ارفق هذا الاخير العون المالي الذي يقدمه بمجموعة من الشروط اهمها:

1/ خفض عجز الميزانية.

2/ خفض عجز ميزان المدفوعات.

3/ زيادة أسعار السلع والخدمات.

4/ خفض الدعم.

5/ التحكم في كمية النقد المتداول.

6/ تحجيم الأجر.

كما اقترح البنك الدولي هو الآخر:

1- تحليل الأسواق.

2- تكييف الأسعار.
3- الخصخصة.
4- إصلاح مؤسسات الدولة.
5- ضغط الإنفاق الحكومي.

1/الاتفاق الأول: standby 1 (30 ماي 1989- 30 ماي 1990): تم ابرام هذا الاتفاق مع صندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989، وافق بموجبه هذا الأخير على تقديم 155.7 مليون دولار للجزائر مقابل التزامها بـ:

(1)- اتباع سياسة نقدية صارمة بالحد من التدخل الإداري في القطاع المالي والمصرفي وتكفل البنك المركزي بتسيير النقد والقرض.

(2)- تقليص عجز الموازنة.

(3)- تخفيض تدريجي لقيمة الدينار.

(4)- تحرير الأسعار في جويلية 1989.

على ضوء هذه الاتفاقية بدأت أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات في عام 1989 وذلك بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما بدأت أولى خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار السلع والخدمات.

ومع بداية 1991 عادت الجزائر إلى التفاوض مجددا وانتهى ذلك بإبرام عقد التثبيت الثاني في سنة 1991.

2/ الاتفاق الثاني standby 2 (اتفاق الاستعداد الائتماني 30 جوان 1991)

نظرا لعدم تحسين الوضعية الاقتصادية والمالية للجزائر بعد تطبيق الاتفاق الأول لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي من جديد من أجل فك الضائقة المالية التي تتخبط فيها البلاد وتم التوقيع على اتفاق 03 جوان 1991 تحصلت بموجبه الجزائر على مبلغ مالي قدره 400 مليون دولار، وتم استلامها في أربع دفعات، كما ابرمت في الوقت نفسه اتفاق آخر مع البنك الدولي تحصلت بموجبه على قرض قدره 350 مليون دولار يخصص للتطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية و فيما يلي شروط هذا الاتفاق:

شروط الاتفاق الثاني:

- تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
- إعطاء استقلالية كاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس قواعد السوق ومؤشر الربحية.
- تقليص دور الخزينة في تمويل عجز المؤسسات.
- تقليص الدعم الموجه للمواد الاستهلاكية.
- تحرير الأسعار ورفع الدعم الكلي عنها في نهاية 1991.
- إصلاح نظام الأجور.
- إلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص (سواء فيما يتعلق بالقروض أو بأسعار الفائدة).
- تحرير التجارة الخارجية.
- إصلاح أسلوب تسيير النظام المصرفي.
- إصلاح النظام الجمركي والضريبي.
- التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور.
- تخفيض النفقات العمومية وخوصصة المؤسسات العمومية.

إن مجموع القوانين التي أصدرتها الدولة بعد 1991 توحي بأن الجزائر عازمة على تطبيق الاصلاحات المفروضة عليها من طرف صندوق النقد الدولي، ويمكن إيجاز أهم الانجازات المحققة فيما يلي:

1/ تحرير أكثر من 75% من الأسعار الخاصة بجميع فروع النشاط الاقتصادي وذلك إلى غاية جويلية 1992 خاصة المواد الغذائية والمواد الوسيطية والكمالية.

2/ إصدار بعض التشريعات المتعلقة بالتدخل في نطاق التجارة الخارجية والداخلية سواء ما تعلق بالاستيراد أو التصدير أو فتح حسابات بالعملة الصعبة أو تنظيم تجارة الجملة.

3/ إصدار مراسيم تخص النظام المالي كإنشاء سوق القيم المنقولة وهيكلة السوق المالي، إصلاح النظام الضريبي وتحرير القيود الجمركية.

وبالفعل و كما ذكرنا سابقا تم الشروع في الاصلاحات المقررة كرفع الدعم عن بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع وكذلك تم خفض قيمة الدينار بـ 22% في سبتمبر 1991 إلا أن البرنامج لم يأتي أكله ولم يقدم النتائج التي كانت منتظرة وذلك لعدة اسباب منها: عدم استكمال التمويل الخارجي المخطط عام 1991، كذلك تعديل سعر الصرف أدى إلى رفع تكلفة لوازم الانتاج المستوردة ما أثر على العملية الانتاجية.....

خاتمة

رغم الاصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الدولة بدعم مالي من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ابتداءا من 1989 إلا أن الأوضاع عادت للتأزم في 1993/1992 نتيجة الانخفاض الملحوظ في أسعار النفط التي هوت إلى 14.9 دولار في ديسمبر 1993 بعدما كانت 20 دولار في سنة 1992 إضافة إلى ارتفاع الأعباء المتزايدة لخدمة الديون الخارجية مع توقف مسيرة الاصلاحات نتيجة عدم الاستقرار السياسي للبلاد آنذاك. فكيف ستتمكن الجزائر من تجاوز هته الأزمة في السنوات اللاحقة ؟. وهذا ما سنتطرق إليه في إطار تطبيق سياسة برنامج التعديل الهيكلي (1998/1994).